الأمن المتوسطي بين المواجهة والحوار: لمحة على المنظور والاستراتيجيات

Mediterranean security between confrontation and dialogue: a glimpse into the perspectives and strategies

د/ رتيبة برد*

جامعة مولود معمري– تيزي وزو

ber_ratiba@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/05/21 تاريخ القبول: 2021/05/27 تاريخ النشر: 2021/06/30

Abstract:

The Mediterranean region was the focus of freshness and competition between powers for control and hegemony. The situation extended and worsened after the Cold War due to the conflicting security strategies offered in the Mediterranean to keep pace with international developments. As for the end of the Cold War, it was accompanied by a shift in the concept of security from the traditional military dimension to a broader and comprehensive concept to suit the nature and source of the new threats. So, addressing security issues moves from solutions based on power and hegemonic politics to more participatory solutions to responsibilities and burdens.

Keywords : Mediterranean space; Mediterranean security; Traditional strategies; European Strategy.

* أستاذة محاضرة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وباحثة مهتمة بالشأن الأوروبي والمتوسطي

ملخص:

كانت منطقة حوض المتوسط ولا تزال، محط أنضار والتنافس بين القوى لأجل السيطرة والهيمنة، إذ شهدت عبر التاريخ فترات تقارب وتصارع بين حضارات وشعوب المنطقة، لتشكل بذلك أكبر المناطق الحيوية والحساسة في خريطة العالم. امتد الوضع وتأزم فترة ما بعد الحرب الباردة بفعل تضارب الاستراتيجيات الأمنية المطروحة في المتوسط لتساير المستجدات الدولية. وأما نهاية الحرب الباردة، فرافقها انتقال في مفهوم الأمن من البعد العسكري التقليدي إلى مفهوم أوسع واشمل ليتلائم مع طبيعة ومصدر التهديدات الجديدة. إذ تلازم مفهوم الأمن في المتوسط مع مفاهيم الحوار والتعاون والشراكة...الخ. لتنتقل معالجة المسائل الأمنية من الحلول المبنية على القوة وسياسة الهيمنة إلى حلول أكثر تشاركيه للمسؤوليات والأعباء.

الكلمات المفتاحية: المتوسط؛ الأمن المتوسطي؛ الاستراتيجيات التقليدية؛ الاستراتيجية الأوروبية.

مقدمة

تعد منطقة حوض المتوسط أكثر المناطق تعرضا للتراعات الدولية في خريطة العالم المعاصر. ومسألة الأمن فيها كانت ومازالت المسيطرة على اهتمام الدول المحيطة به، واهتمام القوى الكبرى في العالم، حيث عرف الفضاء المتوسطي عبر فترات متتالية بروز إمبراطوريات استعمارية. تلتها بعد تلاشيها ظهور قوى جديدة مثلت قطبين بارزين طالت سيطرتهما على العالم (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي)، مما عرض المتوسط في النصف الثاني من القرن العشرين لانعدام اللإستقرار والهدوء. وذلك بتحويل المنطقة إلى مسرح مفتوح لتيارات

الصراع الاستراتيجي لهاتين القوتين، واللتان سعتا إلي السيطرة على المنطقة واحتوائها خدمة لمصالحها وأهدافها المتباينة على المستوى القريب والبعيد، بحيث كانت جملة الصدامات التي عرفتها المنطقة راجعة إلى صدام المصالح الاستراتيجية للطرفين. إلا أن زوال الاتحاد السوفياتي أدى إلى خلق وضع جديد في العلاقات الدولية مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة. مما أحدث تغير نمط الصراع داخل الحوض.

نتساءل في هذه الورقة البحثية حول إشكالية إمكانية نجاح دول الحوض مجتمعة في بناء أمن متوسطي دون أن تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية. في ظل الصراع الدولي الحاد حول المنطقة، والمرتبط بالأهمية الجيوسياسية والاقتصادية والحضارية التي انفرد بها هذا الحوض، كونه يعطي أهمية بالغة لاستراتيجيات القوى والدول الكبرى، كما يعطيها مكاسب حيوية تزيد من قوتها في العالم، وهذا منذ فترات متواصلة من التاريخ قديمه وحديثه.

بخصوص الأهداف المرجوة من الورقة البحثية، فهي مرتبطة بالتركيز على محورية وأهمية العامل الأمني وارتباطه الوثيق بكل أوجه تفاعل العلاقات بين دول أطراف المتوسط، سواء تعلق الأمر بعلاقات الحوار لأجل تحقيقه أو دعمه أو حتى في حالات المواجهة المعلنة أو الضمنية، كما يعتبر الأمن المتوسطي حجر الزاوية الذي يقوم عليه مستقبل الشعوب والدول، من منطلق أن اللإستقرار في المنطقة هو الوجه الثاني لتحقيق التنمية والرقي.

وللإجابة على إشكالية موضوعنا وتحقيق أهداف الدراسة ارتأينا الاستعانة بمقاربة منهجية وصفية تحليلية، نجدها ملائمة لمقتضيات بحثنا، أساسها إجراء مسح لمنطقة المتوسط ومعرفة الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها وعلى أمنها مع التركيز على العمق الجيوسياسي لحوض المتوسط، وتحليل العلاقات المتفاعلة بين الأطراف المباشرة والغير مباشرة فيه .

تتعدد الدراسات السابقة المرتبطة بموضوعنا، لعل من بينها، دراسة مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، التي صدرت له في القاهرة عن دار الفجر في 2006. دراسة مصطفى بن شنان، **الأمن والتعاون في حوض المتوسط**، التي صدرت له في العدد الثاني من مجلة انتقالية واستشفاف، في 2001. دراسة ميشال فوشيه، المعنونة الأمن في حوض المتوسط: التصور الفرنسي، التي نشرت له عام 2001 في مجلة انتقالية واستشفاف، والصادرة عن المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة.

1.ماهية الأمن:

1.1. تعريف الأمن:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم الأكثر تداولا في الأدبيات السياسية قديما وحديثا، من حيث كونه وثيق الارتباط بحياة ومصير الأفراد والدول واستمراريتهم منذ أقدم العصور. ومصطلح الأمن مثل مصطلح السلم يفتقد لتعريف جامع مانع، أو إلى مفهوم دقيق وصريح. ونجد أنه غالبا ما يرجعنا مفهوم " الأمن" إلى الجانب العسكري التقليدي، خاصة عند الذين مازالوا يعتقدون أن أمن الدولة يتوقف على قدرتها العسكرية. لأن الأمن مازال كما كان منذ القدم مبدءا حربيا وهذا منذ نشأة العلوم العسكرية وتطورها بتطور الأهداف والاستراتيجيات المستخدمة،[1] مثل التحصينات التي أنشأها الرومان قديما والمسماة في التاريخ العسكري الروماني "الليمات" كمراكز تتوفر فيه جميع المتطلبات الحياتية والتي كانت تؤدي دورا دفاعيا ضد أي هجوم خارجي. إلا أن الاستراتيجيات الحديثة أصبحت تعتمد أساليب جد متطورة في حفظ أمنها.

يرجع التصور الكلاسيكي للأمن لمعاهدة واستفاليا المبرمة سنة 1648 والتي ترتبط مباشرة بالسيادة التي تمارسها الدولة على ترابها والتي تظهر من خلال جانبين، أولهما حماية فضاء ترابها والسكان الذين يعيشون عليه وثانيهما هو حماية الاستقلالية السياسية والعسكرية والاقتصادية،[2] مما يعني أنه بعد ظهور مفهوم الدولة –الأمة في القرنين 19/18، توسعت العلاقات بين الدول وتشابكت المصالح مما أحدث انقلابا في مفهوم الأمن، ويعد توحيد الحقل الاستراتيجي العالمي أهم عنصر في هذا الانقلاب. وهذا معناه إمكانية البقاء في أي جماعة في معزل عن تبدل ميزان القوى علي الصعيد العالمي، مع إمكانية تفكيرها في سياسة أمنية خاصة بها بمعزل عن هذا الميزان. أما العنصر الثاني المتعلق بهذا الانقلاب فهو الترابط والتشابك الكبير والذي لم يسبق له مثيل في تكوين ميزان القوى الاستراتيجية في العالم وفي كل دولة بين عوامل التقدم الصناعي، والاجتماعي، والتكنولوجي والعلمي والعسكري. أما عن اتساع وتكثيف شبكات التبادل والاتصال، فقد أدت إلى ربط تقدم أي اقتصاد وطني بالموقع الذي يحتله في دائرة التقسيم العالمي للعمل، فأصبح بذلك من غير الممكن فصل القوة العسكرية عن القاعدة الاقتصادية. كما أصبح من غير المسلم بالإلزام وصف القوة العسكرية بأنها الأداة الوحيدة لفرض إدارة الهيمنة علي الخصم وتكريس التفوق. عرف مجموعة من خبراء الأمم المتحدة "الأمن" على أنه: (**حالة ترى فيها الدول على أنه ليس ثمة أي حظر في هجوم عسكري أو ضغط سياسي أو إجبار اقتصادي مما يمكنها من المضي بحرية في تنميتها الذاتية**).[3]

إن مفهوم الأمن مصطلح مرن ومواكب لمختلف أوضاع وحالات العلاقات الدولية وتطورات المجتمع الدولي، حيث أضحت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية– الإنسانية التي يعاني منها المجتمع الدولي تشكل تهديدا بارزا للسلم والاستقرار الدولي، مما جعل مفهوم الأمن لا

يقتصر على العلاقات أو الجانب العسكري، بل امتد ليشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي الإنساني. فقد جاء في تقرير الأمم المتحدة لعام1974 التأكيد على ضرورة تقليص التفاوت الاقتصادي المتزايد، الذي يعتبر كأحد عوامل تصعيد التوتر الدولي.[4] فأضحى مفهوم الأمن مرتبط بالتنمية والتي بدونها لا يتحقق الأمن في أي بقعة كانت من العالم. بمعنى لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها إلا بحد أدنى من اللإستقرار الداخلي الذي لا يوفره إلا حد أدنى من التنمية.[5] فالأمن الاقتصادي حسب "كروز Crews" و"ناي Nye" كهدف من أهداف الدولة، أصبح جليا من خلال تفضيل الدول عدم الكفاءة الاقتصادية على عدم الرضوخ للضغط الاقتصادي الخارجي.

فالأمن إذن بمفهومه العام هو تحقيق متطلبات التنمية الشاملة وضمان مقدرة وحرية الدولة في اتخاذ قرارها السياسي.[6] من جهة أخرى نجد أنه وعكس التفسير التقليدي للأمن، الذي يعتمد على القدرات العسكرية، كمحرك رئيسي لممارسة القوة والنفوذ. إن القراءات المعاصرة لمصطلح الأمن أصبحت تنظر إليه من خلال جوانب متنوعة ومختلفة، ووفقا لهذه الرؤية الجديدة فإن السياسة الأمنية التقليدية تركز على الوسائل العسكرية لدرء مخاطر الحروب وانتشارها، وذلك في حال فشل الردع.

2.1. المفاهيم الملازمة للأمن في المتوسط

نجد أن هناك من المفاهيم ما تلازم استعماله ومصطلح "الأمن"، في المتوسط، من بينها:

– مصطلح "الحوار" الذي توسع استعماله، وأخذ أبعادا معتبرة على عدة أصعدة منها السياسي والأمني، الاقتصادي والاجتماعي، الثقافي (الإنساني) والديني. مما يبرز أهمية الحوار بالنسبة للإنسان المعاصر لأن كل وعي للذات هو في الآن نفسه وعي بالأخر. وحيثما يولي الإنسان وجهه لا يجد سوى الأخر.[7] فالحوار ليس مفهوما جديدا ولا مستحدثا، بل فكرة

ووسيلة قديمة اتخذت مظاهر التعاون والتواصل بين الشعوب والحضارات والثقافات. إلا أنه مؤخرا برزت أهمية كبيرة لتكريسه جراء ما اعترى العالم من ظواهر العنف والإرهاب.[8] ويستعمل مصطلح "الحوار" للتعبير عن ظواهر عدة أبسطها التحاور البسيط وصولا إلى التفاوض في المواقف المتأزمة، وللتعبير عن التقابل والتواجه في إطار معين مستلزما ضرورة الإلتقاء معا لإيجاد حلٍ. ويطلق مصطلح "الحوار" على علاقة معينة، مما يعني بالضرورة وجود نقاش معين يدور حوله، سواء عن طريق الرغبة الإيرادية لذلك أو الإرغامية.[9] والحوار من الزاوية الإجتماعية هو اعتراف بالعلاقة مع الأخر وإعطاءه الشرعية لهذه العلاقة وإعلانا عنها. مما يسهل عملية إيجاد الحلول وزوايا التوافق والتفاهم المتعلقة بجوهر الحوار، وهذا عن طريق الرغبة المتبادلة. فالحوار بهذا الشكل إذن هو نداء للعمل العقلاني والسلمي والهادف إلى تغير الوضع نحو الأحسن.[10]

لقد جاء في عملية برشلونة 1995 عن مفهوم الحوار في المتوسط أنه: (**إعطاء أهمية وأولوية للفهم المتبادل بين الثقافات والتبادل مابين المؤسسات المدنية**)، مما يعاكس تماما نظرة صامويل "هنتنغتون Samuel Huntington" الذي يحاول أن يضع الإسلام والغرب في حالة صدام.[11] فالشراكة الأورومتوسطية تطرح نوع أخر من العلاقات مابين الطرفين المبنية أساسا على "حسن الجوار"، للتصدي لمحاولات جعل المتوسط مخبرا للدراسة كونه يعبر عن فضاء ويعبر في الآن نفسه عن تواجه وتمازج الثقافات والحضارات.

فالحوار المتوسطي هو إذن التفكير المشترك حول أسباب فشل التبادل وحول النقائص التي تعيق التعاون والشراكة[12] ما بين الدول المحيطة ببحر المتوسط قصد الوصول إلى أهداف مشتركة واتفاق حول المشاكل والأزمات وغيرها مما يهدد المصالح المشتركة، بحيث تكون جسور التواصل أداة أساسية لتحقيق غايات جميع الدول المحيطة، وضمان التفاعل الإيجابي لإيجاد حلول حقيقية لما يهدد الأمن والاستقرار والتنمية المشتركة. [13] الحوار في المتوسط يعبر إذن عن

عملية تبادل المنافع بين أطراف ضفتيه، وهي أطراف متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية، والتي تعيش حالة من الترابط الواقعي بفضل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع.[14]

كما تمثل الشراكة والتعاون مصطلحات مرتبطة بطبيعة التحولات التي يفرضها الوضع الدولي الجديد سواء في جانبها الأمني أو الإقتصادي أو غيرهما. فالشراكة هي العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة، وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة. ويعرفها "جون فيليب نوفيـــل John Philip Novell" كالآتي: (**الشراكة عبارة عن شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات مبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل خدمات**). وتعرفها "ماري جوزيف سوستر Mary Joseph Soster ": (**الشراكة حالة تأمل فيها أن تجعل إمكانية خلق بين المشاركين المتعاونين علاقة متميزة ترتكز على البحث بالتعاون لتحقيق الأهداف في الأجل المتوسط والطويل، بدون شرط ضروري من أجل أن تجسد علاقة ثقة بين المتعاونين**). نجد أنه بالرغم من التعاريف المتعددة للشراكة، إلا أنها تتفق جميعا على كون هذه الأخيرة نوع من أنواع التعاون بين طرفين أو عدة أطراف –الشركاء– لتحقيق النشاط أو الأهداف المشتركة مع ضمان إتباع الطرفين تحقيق الربح للمشاركين مع حذف أثر الهيمنة.[15]

3.1 .مستويات الأمن:

يمكننا أن نورد عموما خمس مستويات بارزة عند الحديث عن الأمن، وهي كالتالي:

- **الأمن الفردي**: يعبر عن شعور الفرد بالأمن والاستقرار، وإحساس الأفراد بالأمن هو إحساس اجتماعي عام مرتبط بالأمن الوطني. كما يتوقف الأمن الفردي على شعور الفرد بغياب التهديد

علي حياته وممتلكاته وحرياته، وتعتبر هذه من أهم الحريات الأساسية الواجب حمايتها من التهديد الخارجي والداخلي.[16] وحسب بعض الدول ككندا مثلا، فسلم ترتيب الأولويات والسياسات الأمنية تغيرت وتطورت منذ 1990 حيث أصبح الإهتمام بالأمن الفردي يسبق أمن الدولة، إلا أن الحديث عن أمن الأفراد حسب البعض لا معنى له بمعزل عن المجتمع، إذ لابد من سلطة تنظم شؤون المجتمع وتضمن للأفراد أمنهم وأمن ممتلكاتهم.[17]

- **الأمن الوطني**: هو أمن الدولة بالمعنى الضيق، فالدولة ذات السيادة هي التي تضم شعبا وسلطة وإقليما. وأي سياسة أمنية تتخذها تهدف بالضرورة إلى الحفاظ على استقلال وسيادة كل وحدة دولية من وحدات النظام الدولي. يري "صباح محمود محمد" أن المراد من الأمن الوطني هو تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديدات الخارجية عنها، مما يحقق الحياة المستقرة لشعبها، ومما يسمح لها الاستفادة من طاقاتها لتحقيق نهوضها وتقدمها.[18] و يرى "أمين هويدي" أن "الأمن" (**عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها حاضرا ومستقبلا، مراعية في ذلك المتغيرات الدولية، كما ينبع الأمن القومي من إدراك الدولة لمصادر قوتها والعمل علي تنمية هذه القدرات**).[19] وحسب "م. بورنس Burnes" الأمن الوطني هو (**عملية المحافظة على كيان الدولة وعلى منشأتها الحيوية**).[20] و"ميخايل لوف Mikhail Luff " يذهب إلى أن الأمن الوطني (**شبيه بالمثلث الهندسي تتشكل زواياه الثلاث من: السياسة الخارجية، السياسة العسكرية والسياسة الداخلية**).[21]
- **الأمن القومي**: يعبر عن المعنى الشامل لأمن الدولة المرتبط بأمن عدة دول، يربطها مثلا الانتماء القومي والولاء المشترك كمثال الأمة العربية. ويعرف "صباح محمود محمد" الأمن القومي على أنه (**تلك الحالة من الاستقرار الذي يجب أن يشمل منطقة ما بعيدا عن أي تهديد سواء**

داخلي أو خارجي).[22] وتعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه (**إجراء يستهدف تأمين سلامة منطقة من تهديدات داخلية وخارجية قد توقعها تحت سيطرة أجنبية نتيجة انهيار داخلي أو ضغوط خارجية).**[23]

- **الأمن الإقليمي**: يرتبط بنظام الأقاليم والأقاليم الفرعية في النظام الدولي، ولقيام الأقاليم والنظم الفرعية يفترض توفر بعض الشروط منها: الجوار الجغرافي، وجود دولة إقليمية مركزية، ووجود إجماع قومي على الأهداف العليا وكذا وجود تفاعلات سياسية كثيفة. كما يتعلق الأمن الإقليمي بدور الدولة الإقليمية المركزية في تأكيد الهوية المشتركة للدول الأعضاء في نظام إقليمي والعمل على التوصل إلى إجماع حول القضايا العليا، لاسيما ما يتعلق بتحديد مصادر التهديد وتحديد الأعداء والأصدقاء.[24]
- **الأمن الدولي**: يعني أنه من الأفضل الانتقال بالنظام الدولي من مستوى تنافسي إلى مستوى أكثر تعاوني، ويعتبر مسؤولية جماعية تتقاسمها جميع الأمم والشعوب والمنظمات الدولية. ولهذا لابد من انتهاج سبيل التركيز على حل النزاعات الدولية بطرق سلمية. ويعتبر الأمن الدولي نظام يعمل به ولأجله بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزاما بميثاقها وبهدف الوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.[25] هنا، نجد أن نظرية "الأمن الدولي" هي نقطة وسط ما بين العالم الغير منظم والحكومة العالمية، ومفادها صعوبة انتصار المعتدي أمام تكتل جميع قوى هذه الدول، على أساس أن العدوان على أحدهم يمثل عدوان على جميع هذه الدول. إلا أن نظام الأمن الدولي لا يلغي التناقضات بين مصالح الدول وسياساتها، إنما يرفض العنف المسلح كأداة لحلها ويستبدله بالوسائل السلمية. فنظام الأمن الدولي يقوم أساسا على ردع العدوان ومواجهة

مصادره. وهو يطبق تدابير القمع في مواجهة أي دولة أو مجموعة دول تلجأ إلى الاستعمال الغير مشروع للقوة في العلاقات الدولية. [26]

أما مقترحي فكرة الأمن الإنساني –في الوقت الذي لا يمكن فيه تحاشي استخدام القوة– قد ركزوا وبدرجة كبيرة جداً على التوجهات غير القسرية أو الخالية من الإكراه. وهذه تتراوح بين الدبلوماسية الوقائية أو المانعة وبناء السلام في فترة ما بعد الحرب– وطرح الأسباب المتجذرة للنزاع عن طريق بناء قدرات وإمكانات الدولة وتحقيق تنمية اقتصادية عادلة. ونتيجة للمتغيرات الظرفية الناجمة عن فترة ما بعد الحرب الباردة، بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 1994 بتقديم رؤية جديدة ومفصلة ومتعددة الأبعاد لمفهوم الأمن. شملت هذه النظرة البعد الإقتصادي والغذائي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي، إضافة إلى الجانب الإنساني أيضاً. [27] ونجد أن هناك من الدول من لم يتماطل في تبني هذه الرؤية الجديدة لمفهوم الأمن مثل الحكومة الكندية التي قامت في 1996 بتبني توجه الأمن الإنساني كما قام عدد كبير من الباحثين والسياسيين الكنديين بتطوير هذا التوجه المرتكز على أهمية أمن الإنسان مقابل أمن الدولة. [28]

يمكننا تلخيص ما سبق وفي النقاط التالية كما يلي:

- الأمن ذو طابع محلي تسعى إليه كل دولة من أجل الحفاظ على كيانها السياسي،
- إن الأمن ذو طابع إقليمي يرتبط بسيادة وأمن منطقة جغرافية معينة تسعى إلى توفير السلم والاستقرار،
- إن الأمن ذو طابع دولي، تسعى لتحقيقه كل الدول لهدف توفير السلم والاستقرار العالمي.

2. أهم الاستراتيجيات المرتبطة بالأمن في المتوسط (بعد الحرب العالمية الثانية)

أصبح "الأمن" بمفهومه المعاصر هو "الأمن الشامل" فهو بذلك أوسع ومتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات، وليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية، بل هو الاستقرار بأوسع معانيه، والأمان بكل ما تحمله الكلمة من أبعاد.[29] ولهذا نجد أن مفهوم" الأمن" يمثل جوهر النظريات والاستراتيجيات الأمنية للقوى الدولية لزيادة تنشيط مصالحها الخارجية، مما حفز المنظرين في سعيهم لوضع استراتيجيات أمنية لتحقيق هذه المصالح في مختلف بقع العالم وخاصة في المناطق ذات الأهمية البالغة استراتيجيا كما هو الحال بالنسبة لمنطقة المتوسط، الذي عرف استراتيجيات ونظريات تبنتها القوى الدولية سعت إلى تطبيقها عبر فترات من الزمن.

1.2. تضارب استراتيجيات القوتين العظمتين في البحر المتوسط

تفوقت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بامتلاكها السلاح النووي، حيث أصبحت قوة في العالم، إلا أن الاتحاد السوفياتي لم يطل في اللحاق بهذا الركب بامتلاكه السلاح النووي، واعتمده في تسليحه على الغواصات الذرية والصواريخ البعيدة المدى. وبذلك عمدت القوتين المتنافستين على إدارة العلاقات الدولية عن طريق وضع عده استراتيجيات ونظريات أمنية، غايتها الأساسية الحفاظ على كيانها الداخلي ومصالحها الحيوية والاستراتيجية. إلا أن منطق العداء والصدام بين الطرفين تمخضت عنه استراتيجيات أمنية شاملة، فأصبح الأمن في مفهومه يساوي القوة ومدى قدرة طرف على احتواء الطرف الأخر في منطقة معينة من مناطق العالم. وبما أن منطقة المتوسط تعد من بين أهم المناطق الاستراتيجية سواء من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية والحضارية، فقد طبقت فيها الاستراتيجيات الأمنية للقوتين لأن أهدافها الاقتصادية أو العسكرية المرجوة انحصرت في هذه المنطقة.

كانت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية شاملة، تضم المناطق التي تعتقد أن الاتحاد السوفياتي يعزم على التوغل فيها، وأما عن تركيزها على منطقة المتوسط فجاء استنادا لاستراتيجية "جون فوستر دالاس John Foster Dulles " عام 1957 والتي تلتها استراتيجية "حافة الهاوية" والتي كانت تسعى في جوهرها إلى توفير الأمن لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين.[30]

بخصوص الاستراتيجية أو العقيدة الأمنية السوفياتية فكانت تركز على ما سمي بفكرة الضربة الخاطفة في حالة أي اعتداء مفاجئ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أو التعرض لمصالحها في أية منطقة من مناطق العالم.[31] خاصة في حالة التعرض لمصالحها في المتوسط، والتي كانت هامة بالنسبة إليها، كما لخصيمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد زوال الخطر السوفياتي، تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوه مهيمنة في المتوسط، كما أشار "مصطفى بن شنان" في تحليله للعوامل الثلاثة التي تقوم عليها الهيمنة الأمريكية وهي:[32]

* ضعف أوروبا والوطن العربي من الناحية الهيكلية.
* الوسائل العسكرية الثقيلة التي تتوفر عليها هذه القوة.
* قدرة واشنطن على أن يكون لها حلفاء في المنطقة.

أضاف "مصطفى بن شنان" في تحليله أن الوجود الأمريكي في المتوسط قد لا يكون بهذا الحجم لو أن البلدان الواقعة على ضفافه لا تعاني من الضعف الهيكلي. وأما عن الاهتمام الأمريكي بالمتوسط فكشفت وثيقة مجلة الأمن القومي الأمريكية المصنفة رقم–12 NSC الأهمية الكبرى التي يوليها القادة الأمريكيون للمنطقة. كما أن كون سواحل شمال إفريقيا

امتداد لسواحل أوروبا الأطلسية وإفريقيا المتوسطية، جعل الولايات المتحدة الأمريكية لا تسمح بسقوط هذه المنطقة تحت مراقبة قوة معادية ولا حتى تحت النفوذ الغير المباشر. فهي ترى أنها المعنية المباشرة باستقرار هذه المنطقة، حيث تم صياغة تصور "مهمة ضمان الاستقرار"، وهذا ما سماه "م. بن شنان" استمرارية السياسة الأمريكية". نجد نظرية "الفراغ" التي ناد بها إيزنهاور Eisenhower تعني (**إن لم نكن حاضرين نحن الأمريكان بشكل حاسم لإقامة الاستقرار في المنطقة، فسيكون فيها فراغ لن يتأخر خصمنا لاستغلاله وملأه على حسابنا**). مما يفسر سبب احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بقوة عارمة في المنطقة لم يسبق لها مثيل لتعزيز وجودها، وهذا ما أكد عليه أحد قادة الحلف الأطلسي بقوله: (**إن منظمة الحلف الأطلسي لا تعتقد إطلاقا أن أوروبا تستطيع وحدها أن تحقق الاستقرار في منطقة المتوسط. علينا أن نتواجد فيها لأداء الدور الأعظم**).[33]

2.2. الاستراتيجيات التقليدية الأوروبية في المتوسط

بعد تضرر كل من فرنسا وبريطانيا من الحرب العالمية الثانية، لجأت الدولتين إلى إعادة بناء قوتهما لأجل محاولة إيجاد قوة ردع تحفظ لهما أمنهما.[34] ونجد أن بريطانيا لم يكن لها مصالح مباشرة في منطقة المتوسط رغم كونها قوة بحرية كبيرة أثناء القرن الثامن عشر،[35] عكس فرنسا الدولة المتوسطية. لقد ظهر الاهتمام الكبير للقوتين العظيمتين اللتان تسابقتا إلى احتواء المنطقة تحت نفوذها احتواء مباشرا، فأعلنت فرنسا أن الأمن في المتوسط هو مرتبط ارتباطا وثيقا بأمنها الوطني، فعملت على تبني سياسة أمنية مستقلة عن السياسة الأمنية الأمريكية، وحلف شمالي الأطلسي، وسميت هذه السياسة الأمنية الفرنسية التي وضع أسسها الرئيس الأسبق ديغول de Gaulle بسياسة "الاستكبار العالمي".[36] إن هذا لا يعني أن فرنسا لم

تنسق مع باقي الدول الأوروبية من أجل بناء هذه السياسة الأمنية في المتوسط، بل نجدها تعمل بالتعاون مع باقي الدول الأوروبية، بحيث انضمت إلى قوة الردع المسماة بـــ "السيف" التي تتكون من القوات الجوية الاستراتيجية، وقيادة القاذفات البريطانية والأسلحة الصاروخية متوسطة المدى، والغواصات حاملة الصواريخ، بالإضافة إلى قوات "الترس" (وهي القوات الحليفة المسلحة بأسلحة ذرية تكتيكية)، التي يتم اللجوء إليها في حالة التصدي للعدوان في مراحله الأولى.[37] من ناحية أخرى وعملا على التخلص من الوصاية الأمنية الأمريكية، جسدت الدول الأوروبية نوع من الهوية الدفاعية المستقلة، ويندرج القرار الذي اتخذته دول الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي في 10 ديسمبر 1999 حول إنشاء قوة عسكرية أوروبية مشتركة انتهى بناءها في 2003، وتعتبر مؤهلة للعمل خارج الحلف الأطلسي، وهي لا تخضع إلا لإرادة المجلس الأوروبي، ومهمتها حماية الأمن الأوروبي، والتدخل السريع لمواجهة الأخطار والتهديدات التي قد تخلقها أزمة إقليمية في المسرح الأوروبي أو بجواره، بغية الحفاظ على السلام أو فرضه بالقوة إذا لزم الأمر. وبذلك تعد القوة الأوروبية المشتركة أول نجاح تحققه أوروبا في مضمار الدفاع، منذ فشل "مجموعة الدفاع الأوروبية"، ولقد زاد من دعم هذه الهوية العسكرية، واستكملت أوروبا هويتها الاقتصادية بتبنيها للعملة الموحدة "الأورو". لم تبدأ الدول الأوروبية في هذا الصدد من الصفر، لأنها مرت بتجربة في الماضي أثناء بناء القوات المتعددة الجنسيات على مستوى دولتين أو أكثر، وفي مقدمتها الفيلق الأوروبي والذي كونته كل من فرنسا وألمانيا و لوكسمبورغ. ضف إلي ذلك تشكيل Eurofor المؤلف من القوات البرية المشتركة وEuromofor المؤلفة من قوات برية– بحرية لكل من إسبانيا، فرنسا إيطاليا والبرتغال. وأكد المسئولون الأوروبيين في بروكسل على أن "القوة الأوروبية المشتركة" لا

تلغي القوات الأوروبية المتعددة الجنسيات. كما لا يعتبر الاتحاد الأوروبي "القوة المشتركة" بديلا عن الحلف الأطلسي ومهام الأسطول السادس الأمريكي. بل بالعكس تعتبر أنها قوة إضافية لمواجهة الأزمات الإقليمية، مع الاستعداد للتعاون مع الحلف في حالة التدخل العسكري. [38]

عارضت واشنطن كل المشاريع المتعلقة ببناء قوة دفاعية أوروبية مستقلة، وتحاول دوما أحكام القبضة على مفاتيح الأمن الأوروبي، وهي تريد من معارضتها المشاريع الأمنية الأوروبية دفع هذه الأخير نحو الالتفاف بميكانيزمات الحلف الأطلسي. تعمل بذلك علي ممارسة الضغط علي دول الاتحاد الأوروبي لإقناعها علي إعطاء الحلف الأطلسي حق الفيتو المسبق في الحالات التي يتعلق فيها الأمر بدفع القوات المشتركة، سواء كانت تلك العمليات تحت إدارة القوات التابعة للحلف الأطلسي أم تحت سيطرة الاتحاد الأوروبي وحده. إلا أن الأوروبيين يرفضون فكرة إعطاء القيادة الأطلسية حق الفيتو المسبق، لكنهم في الآن ذاته يحاولون تليين موقف واشنطن الرافض للتقارب الأوروبي– الأوروبي، الذي يسعى إلى خلق عملاق أوروبي يطرح مفاهيمه الخاصة ويحاول تحقيق مصالحه الذاتية من خلال لعبة التحالف والتنافس. [39] يفسر هذا حرص الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك Jacques Chirac "، والإصرار الأوروبي على استبعاد المشاركة الأمريكية في ندوة برشلونة التي انعقدت يومي28/27 نوفمبر 1995، وقبولها فقط كدولة كملاحظة. فالأوروبيون يروون عموما في المتوسط، وفي ضفته الجنوبية خصوصا مجالا لتوسعهم الاقتصادي والثقافي والطبيعي. [40]

3.2. الاستراتيجية الأمنية الجديدة في المتوسط: في إطار الشراكة ووفق المنظور الأوروبي الموحد:

تشير أدبيات عملية برشلونة إلى أن الجانب الجنوبي أو العربي للمتوسط يفتقر إلي مفهوم واستراتيجية محددة للأمن والإستقرار في المتوسط. وفي المقابل للإتحاد الأوروبي مفهوما واستراتيجية واضحة للأمن والإستقرار. كما نجد أن الدول المتوسطية الجنوبية – العربية– الأعضاء في عملية برشلونة عموما تتفق مع المفهوم الأوروبي للأمن والإستقرار في المتوسط، لاسيما من حيث الإستراتيجيات والتطبيق. ويلاحظ وجود آليات لا تشارك فيها الدول الجنوبية، مثل حلف الناتو ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية.

نتساءل هنا حول ما أن كان البعد الأمني نتيجة أم سببا لعملية برشلونة وما جاء بعدها من مبادرات. كما يقترن المفهوم الأوروبي للأمن بالمساعي الأوروبية لجعل المتوسط منطقة سلام وإستقرار دائمة، وذلك من خلال الإنخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المنطقة. كما يتسم المفهوم الأوروبي للأمن عموما بالتعقيد، حيث أن المتفحص لأدبيات الموضوع يمكنه ملاحظة أن الإتحاد الأوروبي يعمل على:[41]

- الحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، لاسيما أن عدد المهاجرين نحو الإتحاد الأوروبي.
- محاربة الإرهاب، لاسيما أن أوروبا عانت من نشاطات إرهابية، مثل تفجيرات مدريد ولندن.
- نزع أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأن أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين.

- نشر المبادئ والقيم الأوروبية، لاسيما ما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

- حل إشكالية الصراع العربي–الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة بالخصوص، وخارطة الطريق وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لكي يعم الإستقرار والأمن في المتوسط.

- تفعيل سياسة الجوار الأوروبية مع الدول العربية–المتوسطية خاصة، والدول العربية عامة.

- استمرارية الحوار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية.

- شمولية المفهوم الأوروبي للأمن، الذي يمتد ليشمل الأمن السياسي، والإقتصادي، والمالي، والإجتماعي، والثقافي.

إن مفهوم الإتحاد الأوروبي للأمن محدد، يأخذ في الحسبان تحديات النظام العالمي الجديد والعولمة وثورة المعلومات وغيرها من التطورات المحلية والإقليمية والعالمية. ويعتبر إلى حد كبير مفهوما إجرائيا يعكس وجود استراتيجية قابلة للتطبيق. والهدف منها تجسد التالي:[42]

* تأسيس المنطقة الأوروبية للحرية والأمن والعدالة المتماشية مع برنامج "تامبري" لعام1999 المتعلق بإصدار تشريعات تقنين الهجرة واللجوء السياسي، ومحاربة الجريمة المنظمة.
* حق المواطن الأوروبي في الحماية من الكوارث الطبيعية وتقديم الخدمات العامة.
* دعم المبادرات التي تقرب المواطن الأوروبي إلى حكومته.

تتجسد الخطوط العريضة لاستراتيجية الأمن الأوروبي فيما يعرف بمشروع الميثاق الأوروبي–المتوسطي للأمن والسلم والاستقرار في المتوسط، وهو مشروع تقدم به الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع شتوتغارت في 1999، واستمر تقديمه خلال الاجتماعات الوزارية

في إطار عملية برشلونة. ويؤكد مشروع الميثاق الأوروبي المتوسطي للمحافظة على السلم والاستقرار في المتوسط على مجموعة المبادئ التالية: [43]

- التأكيد على إعلان برشلونة لعام 1995 كأساس للشراكة الأوروبية المتوسطية.
- احترام مبادئ الأمن وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.
- عدم قابلية الأمن والإستقرار في إطار البحر الأبيض المتوسط للتجزئة.
- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل.
- الاعتماد على وسائل التعاون الأمني.
- عدم التدخل في فض المنازعات الحالية.
- الإلتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الإستقرار في المتوسط.

إستناداً إلى مفهوم الأمن الشامل الذي يؤكد عليه مشروع الميثاق، فإن محور الإهتمام سينصب على القضايا السياسية والأمنية، إلى جانب أية أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية تؤثر في السلم والإستقرار في المتوسط. أما فيما يتعلق بالأهداف التي يسعى الميثاق إلى تحقيقها، فإن مشروع الميثاق يؤكد على تحقيق هدفين أساسيين: [44]

- أن الميثاق سيكون بمثرلة الأداة الوظيفية التي يمكن من خلالها تطبيق مبادئ إعلان برشلونة، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز السلم والإستقرار في المتوسط، وسيكون الحوار السياسي البناء الإطار المؤسساتي الملائم لتعزيز السلم والإستقرار، وبالتالي سيحظى الحوار السياسي بأولويات الدول الأوروبية– المتوسطية. وتتمثل عملية بناء الشراكة الأمنية في التأكيد على أهمية الإجراءات المتعلقة بعلاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي، واللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية.

– العمل على تحقيق الأهداف الأساسية لإعلان برشلونة، لاسيما ما يتعلق بإنشاء منطقة مشتركة للأمن والإستقرار، وتأسيس منطقة ازدهار مشتركة، وتحقيق التنمية الإجتماعية والثقافية في حوض المتوسط.

خاتمة:

لابد في نهاية هذه الورقة البحثية من التأكيد بصفة عامة على كون الأمن كمفهوم بتطبيقاته الميدانية وثيق الارتباط بحياة ومصير الأفراد والدول واستمراريتهم منذ أقدم العصور، أما بصفة خاصة فهو المحرك المحوري للعلاقات المتوسطية سواء في حالات الحوار والتعاون والشراكة أو حالات المواجهة والتنافس بين الأطراف المنتمية للحوض أو الخارجية عنه.

تؤكد الورقة الأهمية البالغة والاستراتيجية للأمن كمعطى جوهري وحيوي، خاصة حين يقترن بمنطقة من أكثر المناطق حساسية و تعرضا للتوترات والأزمات الدولية في العالم، الأمر الذي إرتبط ببروز إستراتيجيات عدة مرتبط بقضايا أمن المتوسط واصطدام المبادرات الأمريكية المنافسة لمشروع الشراكة الأورومتوسطية، خاصة بعد ما فرضته أحداث 11 سبتمبر2001 من تحول الكبير في طبيعة العلاقات الدولية. الأمر الذي أثر سلبا على المبادرات الأوروبية في منطقة المتوسط، خاصة المرتبطة منها بالأمن.

بالإضافة غلى ذلك خلصنا إلى ضرورة التركيز على نقطتين أساسيتين وجديرتين بالاهتمام خاصة بالنسبة للأطراف المتوسطية، التي تجد نفسها تابعة بخيار أو إرغام لمسايرة السياسات والاستراتيجيات الغربية، التي تربطها بها علاقات التعاون أو الشراكة. بالرغم من عدم إمكانية واستحالة البقاء أي دولة منعزلة ومنغلقة على نفسها كما سبق الذكر في المقدمة، في ظل التبدل الذي يعرفه ميزان القوى علي الصعيد العالمي، لكنها في المقابل عليه التفكير

بجدية إمكانية في تحصين نفسها ومصالحها الاستراتيجية عن طريق تبني سياسة أمنية خاصة بها أو بالتكتل بينها، ليشكل ذلك إطارا مميزا لها بمعزل عن الموازين والترتيبات الخارجية.

الهوامش:

[1] المقدم الهيثم الأيوبي، **الموسوعة العسكرية**، (بيروت: المؤسسة لعربية للدراسات والنشر، 1981)، ص. 16.

[2] ن. لحياني، العالم أمام التحديات الأمنية، ترجمة: (ج.إسماعيل، ح. أوقاسي)، **الجيـــش**، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ع. 519، (أكتوبر 2006)، ص. 10.

[3] مجموعة خبراء، **مفاهيم الأمن (نيويورك، إدارة شؤون نزع السلاح)**، مجموعة الدراسات رقم 14، سنة 1982، ص2.

[4] علي شفيق علي العمر، **"العلاقات الدولية في العصر الحديث"**، (المغرب: دار نشر المعرفة، 1990)، ص.225.

[5] روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة (يوسف شاهين)، (القاهرة: دار المعرفة ، 1970) ، ص.83.

[6] مصطفى العوجي، **أساليب التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني**، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993)، ص.23.

[7] علي حرب، **العالم ومأزقه (منطق الصدام و لغة التحاور)**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002)، ص. 167.

[8] المنجي بوسنينة، مرتكزات أساسية لحوار حقيقي بين الحضارات، **شؤون الأوسط**، ع 120، (خريف 2005)، ص. 23.

[9] الأمر مرتبط بطبيعة ومستوى العلاقات بين الطرفين، فإن كان الحوار بين الطرفين مبني على التكافؤ ولو نسبيا يكون إراديا ويسمح للأطراف بتحقيق الأهداف والنتائج إلى حد بعيد ويحقق رضي الطرفين. أما في حال ما كان الحوار بين أطراف متفاوتة وغير متكافئة فإن الحوار مآله إلى إرغام الطرف الأضعف على المسايرة والنتائج التي يحققها لا يمكنها أن تعادل مكاسب الطرف القوي والمسيطر.

[10] Jacques Bourrinet, **le Dialogue Euro- Arabe**,(Economica, paris, 1979), p. 16-17.

[11] صدام الحضارات لم يأتي بها هنتنغتون، بل هي عبارة معروفة شاع استعمالها في الثلاثينيات.

[12] Jacques Bourrinet, **opcit**. P. 298. Aussi: George Corm, **la méditerranée, espace de conflit, espace de rêve**, (l'harmattan, paris, 2001), p. 271.

[13] أحمد فتحي سرور، **العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة و القانون(نظرات في عالم متغير)**، (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ص.181.

[14] خالد عبد اللطيف، مستقبل العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ع 123، (جانفي 1996)، ص. 250.

[15] سلوى محمد مرسي، **المشاركة الأورو–عربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الجزائر: 8–9 ماي 2004

[16] عبد المنعم المشاط، "تحليل ظاهرة الأمن القومي"، **استراتيجيا**، بيروت، ع. 52، (جوان 1988)، ص. 39.

[17] Myriam Gervais et Stéphane Roussel, de la sécurité de l'état a celle de l'individu : l'évolution du concept de la sécurité au canada (1990-1996), **études internationales**, volume XXIX, n° 1,(Québec : institut des hautes études internationales, mars 1998), p 26.

[18] إبراهيم مصطفى، **المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية**، (القاهرة: ددن،1969)، ص.27.

[19] صباح محمود محمد، **"الأمن القومي العربي"**، (بغداد : جامعة بغداد، 1981)، ص7.

[20] عفاف محمد البار، **الترابط بين مفهوم الأمن القومي و الأمن العربي و المصالح القومية العربية**، الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، القاهرة، 1977، ص25.

[21] قسم الدراسات، "مدخل إلي النظرية العسكرية"، **استراتيجيا**،ع. 41، (جويلية 1985)، ص68.

[22] صباح محمود محمد، **مرجع سابق**، ص.7 .

[23] ENCYCLOPEDI DES SCIENCES SOCIALES, VOLUME - Z, 1988, P.140.

[24] عبد المنعم المشاط، **مرجع سابق**، ص.39.

[25] عبد الوهاب الكيلاني، "الأمن الجماعي"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1988، ص . 54

[26] قسم الدراسات، "مدخل إلى النظرية العسكرية"، **استراتيجيا**، بيروت، ع. 41، (جويلية 1989)، ص.68.

[27] Rapport sur le développement humain, « **La nouvelle dimension de la sécurité humaine** », chapitre 2, 1994

[28] Myriam Gervais et Stéphane Roussel, **opcit**, pp. 26-28.

[29] طه المجذوب، الأمن الأوروبي– المتوسطي من وجهة نظر مصرية، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 32، ع.124، (أفريل 1996)، ص.95.

[30] هنري كيسنجر،" **العقيدة الإستراتيجية الأمريكية**، ترجمة (عازم طالب مشتاق)، (بغداد: ددن، 1987)، ص. 28.

[31] المقدم الهيثم الأيوبي (الموسوعة العسكرية)، **مرجع سابق**، ص.117.

[32] مصطفى بن شنان، الأمن والتعاون في حوض المتوسط، أشغال محاضرة 08 نوفمبر 1999، **مجلة انتقالية واستشفاف**، الجزء الثاني، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية العامة، 2001، ص.17.

[33] **المرجع نفسه**، ص. 51

[34] الردع يعني توفر القدرة على إرغام الخصم على التراجع عن تصرفه تحت التهديد بإلحاق الخسارة به والتي تفوق المكاسب التي قد يتحصل عليه من خلال تنفيذ تصرفه.

[35] **المرجع نفسه**، ص117.

[36] Edouard Balladur et François Léotard, « **Le livre blanc sur la défense**» , (Paris : union générale d'éditions, 1994), p. 122.

[37] الهيثم الأيوبي (الموسوعة العسكرية)، **مرجع سابق**، ص.117.

[38] الهيثم الأيوبي،" قوة أوروبية جماعية خارج نطاق الأطلسي"، **مجلة الدفاع الخليجي**، ع. 54، ص. ص18–20.

[39] – **المرجع نفسه**.

[40] خالد عبد اللطيف،"مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، السنة 33، ع.123، (يناير 1996)، ص. 252.

[41] Communication de la commission au conseil et au parlement européen, **COM 2004) 133 final, Bruxelles, 25 – 2- 2004**, pp. 4-23.

[42] Communication de la commission au conseil et au parlement européen, **COM (2004) 133 final, Bruxelles, 25 – 2- 2004**, pp. 4-23.

[43] Note soumis à la 3em conférence des ministres des affaires étrangères, pour l'élaboration de la charte Euro-med pour la paix et la stabilité, (stutgart, 15-16/04 /1999).

[44] يؤكد الميثاق في ديباجته على أنه وثيقة ملزمة سياسياً وليس ملزماً قانوني